الرعاية
ماء خلال
أخ عبد
لمحافظة
بتوزيع

توسع أنشطة القطاع المصرفي في اليمن بوتيرة عالية

وفقاً لتقرير البنك المركزي اليمني حول تطورات الميزانية المجمعة للبنوك التجارية خلال عام ٢٠٠٤م، فقد حققت المصارف التجارية، الوطنية والأجنبية، توسعاً كبيراً في نشاطها المصرفي خلال عام ٢٠٠٤م، حيث ارتفع مجموع الميزانية الموحدة لهذه البنوك من (٥٣٩,٥) مليار ريال بنهاية عام ٢٠٠٣م إلى (٦٦٠,٢) مليار ريال بنهاية عام ٢٠٠٤م، وذلك بزيادة قدرها (١٢٠,٧) مليار ريال وبمعدل نمو قدره (٢٢,٤٪)، كما استأثرت البنوك التجارية الوطنية، وخلال فترة التقرير المذكور (يناير/ديسمبر ٢٠٠٤م)، بنسبة (٦٨,١٪) من إجمالي النشاط المصرفي، في حين ساهمت البنوك العربية والأجنبية بنسبة (٣١,٩٪) من إجمالي هذا النشاط، وذلك وفقاً للمركز المالي الموحد للبنوك بنهاية عام ٢٠٠٤م، فقد نمت ميزانية البنوك الوطنية بمعدل أسرع من معدل نمو ميزانية البنوك العربية والأجنبية، حيث بلغت نسبة نمو البنوك الوطنية (٢٥,٤٪)، بينما نمت البنوك الأجنبية بمعدل (١٦,٤٪).

كما بلغ إجمالي الموارد التي توفرت للبنوك التجارية العاملة في البلاد خلال عام ٢٠٠٤م، (١٣٥) مليار ريال تقريباً، موزعة على النحو التالي :

- نمو أرصدة الودائع بمبلغ (١٠٠,٥) مليار ريال.
- انخفاض استثماراتها في شهادات الإيداع بمبلغ (٧,٣) مليار ريال.
- زيادة رأس المال والاحتياطيات بمبلغ (٦,٢) مليار ريال.
- زيادة التزاماتها للبنوك في الخارج بمبلغ (٤,٤) مليار ريال.
- زيادة مخصصات القروض والتمويلات بمبلغ (٣,٤) مليار ريال.
- انخفاض النقدية في الخزينة بمبلغ (٢,٥) مليار ريال.
- انخفاض الأرصدة بين البنوك في اليمن بمبلغ (٠,٦) مليار ريال.
- زيادة المخصصات الأخرى بمبلغ (١,٥) مليار ريال.
- زيادة خصومها المتنوعة بمبلغ (٨,٦) مليار ريال.

ويتضح مما سبق أن الموارد التي توفرت للبنوك خلال عام ٢٠٠٤م تمثلت بشكل أساسي في زيادة أرصدة الودائع التي ارتفعت بمبلغ (١٠٠,٥) مليار ريال، حيث كانت الزيادة أساساً في ودائع الريال، وانخفاض استثماراتها في شهادات الإيداع بمبلغ (٧,٣) مليار ريال، وزيادة رأس المال والاحتياطيات بمبلغ (٦,٢) مليار ريال.

التوظيف «الاستخدامات»

□ وظفت البنوك الموارد التي لديها في عدة أنواع من التوظيفات على النحو التالي :

- زيادة استثماراتها في الأوراق المالية المحلية بمبلغ (٤٧,١) مليار ريال.
- زيادة حجم القروض والتمويلات بمبلغ (٤٥,٨) مليار ريال.
- زيادة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بمبلغ (١١,٤) مليار ريال.
- زيادة أرصدتها لدى البنك المركزي بمبلغ (١٤,٣) مليار ريال.
- زيادة أرصدتها لدى البنوك في الخارج بمبلغ (٦,٩) مليار ريال.
- زيادة حجم الأصول الثابتة بمبلغ (٢,٤) مليار ريال.
- زيادة أصولها المتنوعة بمبلغ (٥,٥) مليار ريال.
- زيادة استثماراتها في الأوراق المالية الأجنبية بمبلغ (١,٢) مليار ريال.
- خفض الأرصدة للبنوك في اليمن بمبلغ (٠,٤) مليار ريال.

ويتضح مما سبق أن أهم توظيفات البنوك للموارد المتاحة خلال عام ٢٠٠٤م كانت في الاستثمار في الأوراق المالية، كما توسعت البنوك في منح القروض والتمويلات للأنشطة الاقتصادية المختلفة بمبلغ (٤٥,٨) مليار ريال، وارتفاع حجم أرصدتها التجارية لدى البنك المركزي بمبلغ (١٤,٣) مليار ريال، وزيادة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بمبلغ (١١,٤) مليار ريال.

تطور أرصدة الودائع

□ أظهر تقرير البنك المركزي المشار إليه أن إجمالي أرصدة الودائع لدى البنوك ارتفع في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م إلى مبلغ (٥٧٦,٣) مليار ريال مقابل (٤٧٥,٨) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (١٠٠,٥) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٢١,١٪).

وتفصيلاً فقد ارتفعت الودائع بالريال من (٢٣٦) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م إلى (٣٠٩,٤) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، بزيادة قدرها (٧٣,٤) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٣١,١٪)، فيما ارتفعت ودائع العملات الأجنبية من (٢٣٩,٨) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م – ما يعادل (١,٣) مليار دولار – إلى (٢٦٦,٩) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م – ما يعادل (١,٣) مليار دولار – بزيادة قدرها (٠,١) مليار دولار، وبمعدل نمو قدره (٧,٧٪).

ويلاحظ أن الزيادة في ودائع العملات الأجنبية كانت أقل بكثير من الزيادة في ودائع الريال من حيث المبلغ والنسبة.

القروض والتمويلات

□ ارتفعت القروض والسلفيات المقدمة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلى (١٨٣,٦) مليار ريال في ديسمبر ٢٠٠٤م، مقابل (١٣٧,٨) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (٤٥,٨) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٣٣,٢٪)، وهو نمو قوي ومؤشر مهم على تنامي دور البنوك في العملية الاقتصادية، فقد ارتفعت القروض والتمويلات الممنوحة بالريال من (١٠١,٥) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٤م، مقابل (٧٣,٥) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (٢٨) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٣٨,١٪)، ومن جانب آخر فقد ارتفعت القروض والسلفيات والتمويلات الممنوحة بالعملة الأجنبية إلى (٨٢,١) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٤م، مقابل (٦٤,٣) مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (١٧,٨) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٢٧,٧٪)، ويلاحظ أن معدل زيادة القروض والتمويلات بالريال كان أعلى من معدل زيادة القروض الأجنبية.

وقد توزعت القروض والسلفيات حسب الأغراض.. جدول رقم (١)

إعداد/حسين قعطبي *

مخصصات الديون غير المنتظمة

□ ارتفعت مخصصات الديون غير المنتظمة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م إلى (٢٦,٩) مليار ريال، مقابل (٢٣,٥) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (٣,٤) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (١٤,٥٪)، وهي تغطي (٨٤٪) من القروض غير المنتظمة.

حقوق الملكية

□ ارتفع إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م إلى (٣٧,٣) مليار ريال، مقابل (٣١,٠) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (٦,٣) مليار ريال، وبمعدل قدره (٢٠,٣٪)، فقد ارتفع رأس المال المدفوع إلى (٢٥,١) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، مقابل (٢٢,٢) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (٢,٩) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (١٣,١٪)، وهذه الزيادة ترجع إلى رفع بعض البنوك لرأسمالها، خاصة كل من «بنك التضامن الإسلامي» و«بنك سبأ الإسلامي»، وارتفعت الاحتياطيات القانونية والعامة من (٥,٥) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م إلى (٧,٤) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، بزيادة قدرها (١,٩) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٣٤,٥٪).

تطور استثمارات البنوك في الأوراق المالية وشهادات الإيداع

□ ارتفعت استثمارات البنوك في الأوراق المالية وشهادات الإيداع إلى (١٨٧,٨) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، مقابل (١٤٨,٩) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها (٣٨,٩) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٢٦,١٪)، فقد ارتفعت الأوراق المالية المحلية من (١١٠,٢) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م إلى (١٥٦,٤) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، بزيادة قدرها (٤٦,٢) مليار ريال، وبمعدل نمو قدره (٤١,٩٪)، في حين تراجعت حيازة البنوك من شهادات الإيداع من (٨٣,٨) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م إلى (٣١,٤) مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م، بتراجع قدره (٧,٤) مليار ريال، وبمعدل (١٩,١٪).

يذكر أن عدد المصارف العاملة في اليمن بلغ (١٧) مصرفاً تضم مصارف تجارية وإسلامية ومتخصصة، منها (١١) مصرفاً وطنياً، و(٤) مصارف عربية وأجنبية، ومصرفان متخصصان، ومن بين المصارف الوطنية (٤) مصارف إسلامية تخضع لقانون خاص بها برقم (٢١) وصدر في عام ١٩٩٦م.

جدول رقم (١)

البيان	النسبة
تمويل التجارة	(٤٩,١٪)
تمويل الصناعة	(١٩,٣٪)
تمويل البناء والتشييد	(٨,٠٪)
تمويل الزراعة وصيد الاسماك	(١,٤٪)
تمويلات أخرى	(٢٢,٢٪)
الإجمالي	(١٠٠٪)

* الوكيل المساعد للبحوث والإحصاء– البنك المركزي اليمني

وكيل وزارة الإدارة المحلية لـ«الثورة»:

نعد لاستراتيجية وطنية لتدريب وتأهيل كوادر السلطة المحلية في المحافظات والمديريات

كتب/ محمد دماج

■ تبدأ اليوم بصنعاء ورشة عمل لمناقشة الإطار العام للاستراتيجية الوطنية لتأهيل وتدريب قيادات وأعضاء وكوادر السلطة المحلية التي تنظمها وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع البنك الدولي ويشارك فيها حوالي ٤٥ متدرباً من الكوادر المتخصصة في وزارة الإدارة المحلية والجهات ذات العلاقة وممثلي عدد من المنظمات والدول المانحة.

وأوضح الأخ عمر سالم العكبري وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية المحلية في تصريح لـ«الثورة»: إن الهدف من الاستراتيجية هو إعداد ووضع آلية موحدة لتنفيذ برامج التدريب وتنظيم آلية عملية التدريب بين وزارة الإدارة المحلية والبرامج الممولة من قبل الدول والمنظمات المانحة ووضع آلية عمل وديناميكية جديدة تضمن وصول عملية التدريب إلى تحقيق أهدافها المرجوة ومراعاة التغييرات التي من المتوقع أن تحصل نتيجة للانتخابات المحلية لأعضاء المجالس المحلية في كل دورة انتخابية.

منوهاً إلى أن الإطار العام للاستراتيجية يهدف إلى الخروج برؤية دقيقة لوضع استراتيجية التدريب التي سوف تساهم في رفع مستوى أداء التدريب ودعم كوادر السلطة المحلية في المحافظات والمديريات لما من شأنه تفعيل دور أعضاء وقيادات المجالس المحلية لتنفيذ مهامها المطلوبة التي حددها قانون السلطة المحلية لتعزيز وترسيخ اللامركزية المالية والادارية حيث تستمر هذه الاستراتيجية حوالي عشر سنوات قادمة.

خلال الربع الأول:

٩٨,٦ مليون ريال ايرادات مكتب الواجبات بمحافظة حجة

حجة /سبأ

■ بلغت ايرادات مكتب الواجبات بمحافظة حجة من الموارد الزكوية المحصلة خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠٠٥م ٩٨ مليوناً و ٦٢ الفا و ١٧٧ ريالاً ٠

بزيادة عن نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٤م بنسبة ٤٧٪ وبمبلغ ٣١ مليوناً و ٥٦٧ الفا و ٩٠٠ ريال.

وأوضح الأخ صالح علي الجفري مدير عام مكتب الواجبات بمحافظة حجة لوكالة الأنباء /سبأ/: إن ايرادات الواجبات الزكوية تشكل ما نسبته ٦٠٪ من الايرادات المحلية، وإن زكاة المحاصيل الزراعية تمثل ٧٥ ٪ من بين الأوعية الزكوية الأخرى ٠٠ مشيرا إلى أن غالبية المحاصيل الزراعية تعتمد في الري على مياه الامطار طوال العام، الأمر الذي يجعل منها محاصيلاً موسمية ٠

مبينا أن المكتب يعمل حاليا على تطوير آلية تحصيل الموارد الزكوية من خلال تنفيذ العديد من الاجراءات العملية والتوعوية ومتابعة سير الفروع بمديريات المحافظة البالغ عددها واحداً وثلاثين مديرية وإلزام المكلفين بالتحصيل وتسديد ما عليهم أولا بأول كونها واجباً دينياً يتطلب أداؤها في أوقاتها وتوريدها إلى خزينة الدولة، وكذا خلق ونشر الوعي الزكوي لدى كافة ابناء المحافظة عبر خطباء المساجد، بالإضافة إلى تعاون الجهات ذات العلاقة.

وتوقع الأخ الجفري أن تزيد ايرادات الواجبات من الأوعية الزكوية خلال هذا العام ، وذلك بفعل التحريات والضوابط التي أقرت في الاجتماعات المتعلقة بهذا الشأن من قبل قيادة المحافظة والسلطة المحلية على مستوى المديريات.

صادرات العراق النفطية من البصرة تعود لطبيعتها

.عمان/(رويترز)

■ قال وكيل شحن أمس الجمعة إن صادرات العراق النفطية من الجنوب استؤنفت من مرفأ البصرة الرئيسي في الخليج بعد تعطلها في اليومين الماضيين بسبب سوء الاحوال الجوية.

وأظهرت بيانات ملاحية أنه يجري تحميل النفط بمعدل ١,٥ مليون برميل في اليوم.

ويمثل جنوب العراق مصدر أغلب انتاج البلاد من النفط لكن الصادرات لم تكن تسير بالسهولة التي يرجوها المسؤولون رغم أن المنطقة أكثر أمانا واستقراراً مقارنة بالمنطقة الشمالية.

وتعرضت أطقم ناقلات لهجمات في الآونة الاخيرة كما تعرضت صومعة في ميناء تجاري جنوبي للنهب والحرق مما أثار القلق بشأن الامن.

ودعت أطراف محلية الى السيطرة على ايرادات النفط.

وقصرت مؤسسة تسويق النفط العراقية مبيعات التعاقدات من نفط الجنوب على ١,٤٥ مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام الجاري بانخفاض ٨٠ ألف برميل يوميا مقارنة بالنصف الاول بسبب مشاكل انتاجية.

تأهيل ٦٠٠ كادر في مجال تطوير الصناعات الصغيرة

عدن/سبأ

■ أهل برنامج تطوير القطاع الخاص -فرع عدن ٦٠٠ شخص من خلال عقده ٤٠ دورة تدريبية وتأهيلية منذ بدء نشاطه في منتصف العام الماضي ٢٠٠٤م.

وذكر الأخ توفيق الذبحاني مدير عام فرع البرنامج بعدن لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» ان الدورات التدريبية تركزت في مجال تطوير الصناعات الصغيرة وتعزيز قدرات الأفراد المهنية والفنية والمشتغلين بهذه الصناعات والجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية المشتركة في البرنامج.

منوها بأنه يشارك ٧٠ متدرباً في ٥ دورات تدريبية وتأهيلية تقام حاليا في مجال بناء القدرات المؤسسية للجمعيات غير الحكومية وكذا في مجال صيانة أجهزة التلفون المحمول وأعمال الفضيات وحفظ وصناعة المواد الغذائية.

تراجع أسعار القمح والزيت وارتفاع الذهب في الاسواق العالمية

القاهرة /سبأ

■ سجلت الاسعار العالمية للقمح الاحمر اللين تراجعا بنسبة ٤,٣ ٪ ليصل الى ١١٧,٧ دولار للطن خلال الاسبوع المنقضي مقارنة بالاسبوع السابق ٠٠ كما انخفضت اسعار زيت فول الصويا بنسبة ٢,٢ ٪ ليسجل ٥٠٦,٦ دولار للطن ٠ وذكر التقرير الاسبوعي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى بان اسعار البن ارتفعت بنسبة ٩,٥ ٪ ليصل سعر الطن الى ١٢٧٨ دولاراً ٠

وعلى صعيد الارتفاعات أشار التقرير الى ان اسعار السكر البلوري المصفي المستخرج من قصب أو بنجر السكر زادت بنسبة ١,٦ ٪ ليصل سعر الطن الى ٢٤٨,٦ دولار. وأوضح التقرير ان اسعار الأرز غير المقشور انخفضت بنسبة ٠,٩ ٪ حيث وصل سعر الطن منه الى ١٤٤,٨ دولار٠٠ كما تراجعت اسعار القنطار المتري من القطن الامريكي بنسبة ٣,٨٪ مسجلا ٥٢,٥٤ دولار. وفي سوق المعادن العالمية ارتفعت اسعار الذهب بنسبة ١,٤ ٪ خلال نهاية تعاملات الاسبوع المنقضي لتسجل الاوقية ٤٢٣,٣ دولار٠٠ كما ارتفعت أسعار الفضة بنسبة ٤٪ ليصل سعر الأوقية الى ٧٤٧,٩ سنتا.

كما ارتفعت اسعار خام برنت بنسبة ٣,٩ في المائة ليصل سعر البرميل منه الى ٥١,٢ دولار٠٠ فيما زادت اسعار الالومنيوم بنسبة ١,٨٪ ليصل الى ١٥٨٢ دولارا للطن ٠

القوى العاملة في الاقتصادات النامية

□ مع الفارق – بطبيعة الحال – بين العالم النامي والمتطور، نجد التساوي في الحديث عن الوظيفة أو الأداء الاقتصادي للعمل كعنصر من عناصر الإنتاج والمتميز عن بقية العناصر الأخرى بكونه الأداة التي يمكن أن تكون إمّا المحرّك أو المتثاقل في بدء أو في سير الانطلاقة الاقتصادية، أو المجمّد للحركة الاقتصادية بمجملها داخل المجتمع لكونه – أي العمل – العقل والفكر وعنوان التحديد لما يجب أن ينتج وأساس القرار لما يمثل إجابة لتساؤل مضمونه : كيف يتم الإنتاج؟ ولمن يتم الإنتاج؟ أيضاً فهو المنتج وهو المستهلك... الخ، وهنا لا يهم التحديد عن أي عمل في أي عالم نتحدث، فالحديث متساوٍ، سواء أكان عن العالم النامي أو عن المتطور.

تؤدّي العمالة أو العمل نفس المهام الإنجازية – سواء في معناها الإنجازي ضمن مفهوم وممارسة تحقيق التوازن أو إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي، أو في معناها الإنجازي التنموي – التي استندت في إيضاحاتها، بل وتبلوراتها ضمن مفاهيم ونتائج إنجازية إلى تفسيرات النظرية الاقتصادية في تحليلها العلمي، سواء في العالم النامي أو المتطور، فرضتها حقيقة خضوع العمالة للمفهوم العام للسوق، بما يعني ذلك من تجاذبات معروفة للعرض والطلب وآليات عمل تتحقق بها تطبيقات ما أثبت صحة فرضياته وفقاً للمفاهيم النظرية، تفسرها المحتويات النظرية والعملية، تشكلت في تكراراتها إلى عناوين تراكمية أصبحت قوالب نظرية أضحت في قراءاتها العملية في شكل أو نموذج أطلق عليه «النظرية الاقتصادية»، كما أن من ضمن الأداء النظري العملي لما تحتويه، مفهوماً وممارسة، تلك التجاذبات إنما يتمثل في تحديدهما للأسعار في إطار المفهوم والسلوك والممارسة التنافسية، تحتمها معايير تقييمية تمثل التعبير الصحيح عن القدرات الفردية في تحقيق إنجازات أسندت إليها – أي إلى العمالة – ضمن مفهوم وممارسة الحركة الفردية باتجاه البقاء وتحقيق الذات الطموحة في ظل بيئة ومحيط لا يسمح إلا بالقدرة على مواجهة الواقع كظاهرة تنافسية حتمتها طبيعة الأشياء الموضوعة وفقاً لمسار منطقي صنعته الإرادة الإلهية، وبذلك فإننا نجد حتى في سوق العمل – كما هو الحال في سوق السلع والخدمات أو سوق النقود – مفردة أو جزئية أو عنصر الأجر بما يمثله من ثمن يحصل عليه العامل مقابل مجهوده، يمكن أن يكون – الأجر – أداة يستعان بها في تحقيق أو إيجاد مظاهر أو تحقيق أهداف معينة كأن تؤدي – كما سبق – إلى التوازن الاقتصادي أو كأداة إعادة التوازن الاقتصادي بما يتضمن ذلك من المشاركة في التخفيف، إن لم يكن القضاء، على ظاهرتي التضخم والبطالة كظواهر عدم الاستقرار الاقتصادي.

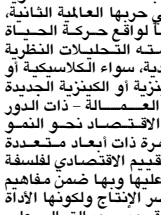

د. علي الحجري*

كانت السياسة الاقتصادية بعد الأزمة الكبرى تقتضي التعامل مع قضية الكساد التضخمي العالمي (Stagflation) الذي ساد عالم ذلك الزمن غير البعيد، لما لصداه من واقع تأثيري يفرض الإحساس بوقعه وبوقع عناصره وحيثياته ومكونات محتواه، النظري والعملي، كأنها – أي قضية الكساد التضخمي العالمي – لا تزال حقيقة تمثل أمام عالم اليوم، فوضع «كينز» في منتصف الثلاثينيات، في ١٩٣٦م تحديداً، بين يدي متخذي القرارات في بريطانيا وأمريكا بديل التشغيل بما يعنيه من توظيف للعمالة الفائضة ضمن مشاريع، منها مشاريع بنية تحتية، كان الهدف هو حركة اقتصادية تتمثل في تشغيل عمالة في حالة بطالة تحصل على دخل تنفقه بدورها في السلع الاستهلاكية والخدمات، وكذا في التكوين الرأسمالي عبر الاستثمار الناتج عن مدخرات الأفراد والقطاع الخاص والعائلي... الخ، أي أن قضية الرفع من الطلب الكلي كانت قد مثلت المحك الذي استعين بالعنصر البشري في تاريخها وأدت إلى حلحلة الوضع الاقتصادي الدولي باتجاه انطلاقات اقتصادية أفرزت – فيما بعد – اقتصادات قوية حملت راية الثقة بالنصر في حربها العالمية الثانية، لذلك فإن للعمالة – وفقاً لواقع حركة الحياة البشرية، وبالتالي لما قدمته التحليلات النظرية والعملية للنظرية الاقتصادية، سواء الكلاسيكية أو الكلاسيكية الجديدة أو الكينزية أو الكينزية الجديدة أو... أو... الخ فهي – أي العمالة – ذات الدور الريادي في تحريك عجلة الاقتصاد نحو النمو والتنمية لما تمثله من ظاهرة ذات أبعاد متعددة تكاملية تخضع معايير التقييم الاقتصادي لفلسفة التدرج التأثيري والتأثري عليها وبها ضمن مفاهيم وحقائق التأثير كأحد عناصر الإنتاج ولكونها الأداة المؤثرة على واقع الناتج القومي، وبالتالي على نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما يعني من تأثير مباشر وغير مباشر على مستوى النمو الاقتصادي، وبالتالي على مجمل مفهوم وحقيقة التنمية الاقتصادية، فالعمالة هي الحقيقة المنتجة والمستهلكة والمدخرة والمستثمرة... الخ.

* جامعة صنعاء

اتفاق تجارة حرة بين قطر وسنغافورة

سنغافورة/ (د ب أ)

■ ذكرت سنغافورة وقطر أمس الجمعة أن المفاوضات بشأن اتفاق تجارة حرة بين الجانبين اختتمت بشكل فعلي.

والجولة النهائية من المفاوضات التي بدأت في السادس من يونيو الجاري هي الاخيرة من اربع جولات أجراها مسئولون يمثلون البلدين.

وذكر بيان صحفي أن وزير التجارة والصناعة السنغافوري ليم هنج كيانج ووزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ محمد بن جاسم آل ثاني وقعا إعلانا بشأن طبيعة الاتفاق.

وفور استكماله سيكون أول اتفاق للتجارة الحرة تتوصل إليه سنغافورة مع أحد بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وقال بيان للوزارتين إن الاتفاق سيدفع إلى توسيع الروابط التجارية والاس تثمارية بالاضافة إلى إقامة علاقة وثيقة بين البلدين.

وسيواصل مسئولون من الجانبين مناقشاتهما لصياغة النص النهائي للاتفاق الذي يتوقع ان يستكمل قريبا.

ويتزامن التوقيع على الاتفاق مع الزيارة الرسمية الذي يقوم بها امير قطر إلى سنغافورة الذي وصل امس الاول يرافقه وزراء وأعضاء من الاسرة الملكية. واجتمع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع كبار المسئولين في سنغافورة. وكان الامير قد تلقى دعوة من الوزير السنغافوري جوه تشوك الذي زار قطر في إبريل الماضي.